

PRINTED FROM PRESSDISPLAY PRINTED FROM PRESSDISPLAY PRINTED FROM PRESSDISPLAY PRINTED FROM PRESSDISPLAY

تصدر ثلاثة مراسيم ملكية حول الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد تقدر إيرادات الدولة ومصروفاتها بـ 855 مليار ريال



♦ تفويض وزير المالية بالاقتراض والتحويل من حساب احتياطي الدولة لحساب تسديد الدين العام ولتغطية عجز الميزانية

♦ يحول ما قد يتحقق من فائض في إيرادات الميزانية إلى حساب احتياطي الدولة ولا يجوز السحب منه إلا بمرسوم ملكي

التاريخ: 2013-12-24

للسنة المالية 1435 هـ 1436 للسنة المالية 1435 هـ 1436
 وبعد الإطلاع على قرار مجلس
 الوزراء رقم 6 بتاريخ
 1435 هـ
 رسمياً بما هو
 أولاً تقدّر تصرفات الأمانات
 والبلديات للسنة المالية 1435 هـ بمبلغ ر 54,3
 سبعة وثلاثين مليوناً وخمسة
 مئة والذين وأربعمائة مليوناً
 ريال.
 ثانياً تقدّر إيرادات الأمانات
 والبلديات للسنة المالية 1435 هـ بمبلغ ر 4,436
 أربعة مليارات وأربع مائة وستة وثلاثين
 مليون ريال.
 ثالثاً يعتمد في الميزانية العامة
 للدولة الصرف ما بين الإيرادات
 المباشرة والمصروفات ومقدارها
 ر 6,133 ثلاثة وثلاثين مليوناً
 وبصمة - تفاصيل مرسومنا هذا.

مقاييساً لتحديد قيمة العقوبة وأبربيط
على المبلغ المقتصد بغرض أخرى.
ج - عقود برامج الائتمان والصيانة
تفتح شاربيو شرطة أن إنتظام
في حدود التكاليف المتعددة لكل برنامج
و مشروط.
عاشرأ إذا ظهر خلال السنة المالية
1436-1435 أن هناك مبالغ تم
اللتزام بها خلال السنوات الماضية
ما يتجاوز الاعتماد المقرر تعين عرض
ل الموضوع على رئيس مجلس الوزراء
ذان كان يتجاوز ناتجاً عن تصرف
غيره، أو أجاز لوزير المالية أو من ينوبه
إلا أن بصرف تلك المبالغ من اعتمادات
السنة المالية 1435-1436 هـ

- أ- تتم المناقلات بين اعتمادات فصوص وفروع الميزانية بمقدار من وزير المالية بناء على تقرير مشترك بينه والوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة.
- ب- تتم المناقلات بين اعتمادات أبواب الميزانية بمقدار من وزير المالية.
- ج- تتم المناقلات بين بند كل من الباب الأول والباب الثاني، وبين برامج التشغيل والصيانة السنوية في الباب الثالث بقدر من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة على الأقل بما ينطوي على أي بند أو برنامج عن نصف الاعتماد الأصلي للبند أو البرنامج الذي سيتطلب إلية فيما بعد بند أو برنامج.

وتعذر مشروعات الجهات الحكومية
التنموية.
ويعد انقطاع على البيانات الخاصة
بإيرادات ومصروفات الدولة للسنة
المالية 1435 هـ
ويعذر انقطاع على قرار مجلس
الوزراء رقم ٥ بتاريخ
هـ ١٤٣٥
رسمنا ما هو أن
أولاً تقدر إيرادات الدولة للسنة
المالية ١٤٣٥ هـ بمقدار
٥٥ ر ملايين
وخمسة وخمسين مليار ريال.
وتتفق صرفاتها للسنة
المالية ١٤٣٥ هـ بمقدار
٥٥ ر ملايين

تقدير مصروفات
الأمانات والبلديات
بمبلغ 37.5
مليار ريال

اللبنانية العامة، ولا يجوز تعديلها إلا بقرار مبني على ما تنتهي إليه اللجنة العليا للتنظيم الإداري.

ثاني عشر لا يجوز تعين أو ترقية موظفين واستخدمتهم والعامل إلا على وظائف العمدة في المديرية والشروع في الأوضاع المبينة في الأنظمة واللوائح المنعمة.

ثالث عشر ١- لا يجوز خلال السنة المالية إحداث وظائف أو مرتبات أو رتب خلاف ما هو معتمد باللبنانية.

ب- يستثنى من الفقرة ١ من هذه المادة تعين الوزارء، والوظائف التي حددها وفقاً لشروط التي تضمنها نظام الوظائف المفتوحة.

ج- لا يجوز خلال السنة المالية رفع مرتبات والراتب العمدة باللبنانية.

د- يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية تحويل سمات الوظائف وفقاً لتقضيات قواعد تنصيف الوظائف، وتتفقىخ المراتب، وذلك بناء على منحه ذات لجنة مكونة من متذوبين من وزارة المالية وزراعة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة.

التفاكيك الكافية للعائدات له.

و- تتم المقابلات بين تكاليف كل من براجح التنشيط والصياغة في الباب الثالث وما يزيد عن ١ بالمائة من التكاليف المعمدة للمشاريع في الباب الرابع بقرار من وزير المالية.

ثامنًا لا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما يخص له أو إصدار أمر بالانصراف أو بالصرف بما يتجاوز الاعتماد أو الإنزام بأى مصروف ليس له اعتماد في الميزانية.

تاسعاً لا يجوز إصدار قرار أو إبرام عقد من شأن أي منها أن يربط التزاما على سنة مالية مقبلة باستئناته ما على

أ- العقود ذات التقدير المستمر أو التنفيذ الدوري كعقود الإيجار والعمل والخدمات وتوريد الإعاشة والأدوية والمستلزمات الطبية وعقود الخدمات الاستشارية التي يتكرر رصد اعتمادات سنوية لها.

ب- عقود التوريد المختصة تكتفيها في الباب الثاني التي تتطلب العقد لأكثر من سنة على أن تكون قيمة العقد السنوية في حدود اعتمادات الميزانية الأولى.

ويقتضي من اعتماد السنطة المالية الأولى

